

رسول الله ولم يعمل خيراً قط ، والملائكة أيضاً لقوله ﷺ ﴿ لا يشفعون إلا لمن ارتضى ﴾ فيشفعون فيمن كان على مكارم الأخلاق من عصاة بني آدم ، ولا يشفع أحد ممن ذكرنا إلا بعد انتهاء مدة المواخذه .

والشفاعة وإن كانت واجبة شرعاً إلا أن لها دليلاً عقلياً أشار إليه بقوله (إذ جائز) الواقع علة لقوله لا تمنع يعني لا تمنع الشفاعة شرعاً لما ورد من إثباتها ولا عقلاً لأنه يجوز عقلاً وسمعاً عليه تعالى تفضلاً وإحساناً (غفران غير الكفر) من الذنوب بلا توبة ولا شفاعة ، فبالشفاعة أولى لأنها ليست مستحيلة بل من مجوزات العقول وكل ما هو كذلك فهو واجب القبول ممتنع الرد شرعاً: (١٢٣)

وهذا راجع إلى أن الله فعال لما يريد وفي مقدوره العفو عن جميع العصاة من مرتكبي الكبيرة ، فالعقل يجوز ذلك ، وحديث عبادة بن الصامت شاهد على ذلك أن من أصاب كبيرة فستره الله فهو في المشيئة إن شاء عاقبة وإن شاء عفا عنه ، طبقاً لقوله ﷺ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ النساء ١١٦ .

هذا إلى جانب ترجيح العفو والمغفرة لمرتكب الكبيرة ، كما قال الله ﷻ ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . ﴾ الزمر ٥٣ .

قال البيجوري : (قوله إذ جائز غفران غير الكفر) هذا تعليل للشفاعة فكأنه قال لأنه يجوز عقلاً وسمعاً غفران غير الكفر من الذنوب بلا شفاعة أولى وأما غفران الكفر فهو وإن جاز عقلاً ممتنع سمعاً .

(١٢٣) محمد بن محمد الأمير - حاشية الأمير على شرح عبد السلام المالكي لجوهرة التوحيد للقاني - مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر ص ١٥٣ .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د. جمال محمد سعيد عبد الغني (١٠٠)

قال ﷺ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾
وعلم مما تقرر أن المراد بالجواز في كلام المصنف الجواز العقلي
والسمعي معاً ؛ ولذلك قيد بغير الكفر لأن غفران الكفر ممتنع سمعاً وإن
جاز عقلاً .

والحكمة في غفران الذنوب دون الكفر أنها لا تتفك عن خوف عقاب
ورجاء عفو ورحمة بخلاف الكفر ، وذلك أن صاحب الذنوب مسلم يعتقد
نقص نفسه فيخاف العقاب ويرجو العفو والرحمة بخلاف صاحب الكفر
فإنه لا يعتقد نقص نفسه فلا يخاف العقاب ولا يرجو العفو والرحمة (١٢٤)
وبهذا تتضح مزاعم من أنكر الشفاعة لمرتكب الكبيرة من الإباضية
والمعتزلة ومن شابههم ونقول:- إن الشفاعة ثابتة شرعاً وجائزة عقلاً
لأهل المحشر ولزيادة الدرجات ولدخول الجنة بغير حساب ولمرتكبي
الكبيرة ولأهل النار اللذين استحقوها بأن يخفف عنهم العذاب في أوقات
معينة .

هذا بخلاف الشفاعة للكفار والمشركين من إخراجهم من النار فإن كان
هذا جائز عقلاً فإنه ممتنع سمعاً وبذلك تنهافت معتقدات الإباضية من
إنكارهم الشفاعة لمرتكبي الكبيرة من عصاة الأمة.

(١٢٤) إبراهيم البيجوري - شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المرید علی جوهره
التوحيد طبعة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ٢٣٧.

تحقيق و خلاصة البحث .

أولاً :- إن فرقة الإباضية قد أطلقت على نفسها اسم (المحكمة) وهذا في بداية نشأتها الأولى في عصر خلافة علي بن أبي طالب عليه السلام ، وقد تم ذلك عند إعلان قولتهم المشهورة " لا حكم إلا لله " .

ثانياً :- إن الأحداث التي أدت إلى ظهور هذه الفرقة مضطربة ومتداخلة ، وهذا يرجع إلى اختلاف الروايات التي كانت تروى بحسب فهم كل راوي وبمدى تأثره بالأحداث وبالفرقة التي ينتمي إليها .

ثالثاً :- أشهر الروايات التي تذكر تلك الأحداث هي أن الخليفة علي بن أبي طالب عليه السلام قد رضي بالتحكيم رغماً عنه ؛ لأنه كان يستشعر خديعة القوم ومكرهم ، والذين قد حملوه على ذلك هم أنفسهم الذين خرجوا عليه بمجرد قبوله التحكيم وهم الذين حكموا على الخليفة بالكفر وبمن ارتضى حكم الحكمين بالكفر أيضاً ، وقد طلبوا من الخليفة ومن شيعته الإنابة والتوبة .

رابعاً :- إن المتأمل في قصة التحكيم في جميع المصادر التي ذكرتها يجد فيها ما لا يرضى الله ، وأن رواياتها كلها سخافات نسبت إلي صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يليق وما ليس فيهم وما لم يقوموا به أصلاً مثل ما نسب إلى عمرو بن العاص رضي الله عنه (١٢٥)

(١٢٥) ذكر أبو بكر بن العربي المالكي في كتاب العراصم من الفواصم تحقيق الشيخ محب الدين الخطيب طبعة مكتبة السنة ص ١٧٥ وطبعة أخرى تحقيق عمار طالبى طبعة دار التراث مكتبة السنة ص ٣٠٨ ذكر فيهما (وقد تحكّم الناس في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضى الله وإذا لاحظتموه بعين المروعة - دون ديانة - رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدين ، وفي الأقل جهل بين

والذي يصح من ذلك ما روى الأئمة كخليفة بن خياط والدارقطني : أنه لما خرج الطائفة العراقية في مائة ألف والشامية في سبعين أو تسعين ألفاً ونزلوا على الفرات بصفين ، اقتتلوا في أول يوم وهو الثلاثاء على الماء فغلب أهل العراق عليه .

ثم التفتوا يوم الأربعاء لسبع خلون من صفر سنة سبع وثلاثين ويوم حتى يكون الرجلان يحكمان بين الدعوتين بالحق ، فكان من جهة علي الخميس ويوم الجمعة وليلة السبت ،

خامساً :- إن راوية قصة التحكيم كلها كذب صراح وما حدث منها ما ذكر في المصادر والمراجع ، وإنما هي قصص وأساطير ألفها أهل الأهواء المبتدعة للذين رغبوا في إرضاء الملوك والحكام . (١٢٦)

سادساً :- إن حقيقة قصة التحكيم الصحيحة (١٢٧) هي أن عمرو بن العاص رضي الله عنه قد خلع معاوية ، وأن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه قد خلع علياً

==== ورفعت المصاحف من أهل الشام ودعوا إلى الصلح وتفرقوا على أن تجعل كل طائفة أمرها إلى رجل : أبو موسى من جهة علي ، ومن جهة معاوية عمرو بن العاص . وكان أبو موسى رجلاً تقياً ثغفاً فقيهاً عالماً حسيماً بيناه في كتاب سراج المريدين ، أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن مع معاذ وقدمه عمر وأثنى عليه بالفهم ، وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ضعيف الرأي مخدوعاً في القول ، وأن ابن العاص كان ذا دهاء وأرب حتى ضربت الأمثال بدهائه تأكيداً لما أرادت من الفساد ، وتبع في ذلك بعض الجهال بعضاً وصنفوا فيه حكايات ، وغيره من الصحابة كان أخذق منه وأدهى ، وإنما بنوا ذلك على أن عمراً لما خدر أبا موسى في قصة التحكيم صار له الذكر في الدهاء والفكر وقالوا ٠٠٠٠ رواياتهم المشهورة المتهافئة .

(١٢٦) قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه في العواصم من القواصم ص ١٧٩ هذا كله كذب صراح ، ما جرى منه حرف قط ، وإنما هو شيء اخترعته المبتدعة ووضعت التاريخة للملوك ، فتوارثته أهل المجاعة والجهارة بمعاصي الله والبدع .

(١٢٧) وإنما الذي روى الأئمة الثقات الإثبات أنهما لما اجتمعا للنظر في الأمر في عصابة كريمة من الناس منهم أبن عمر ونحوه - عزل عمرو معاوية .

ذكر الدارقطني بسنده إلى حصين بن المنذر لما عزل عمرو معاوية جاء حصين بن المنذر فضرب فسطاطه قريباً من فسطاط معاوية ، فبلغ ثناء معاوية ، فأرسل إلي فقال : أنه بلغني عن هذا - أي عن عمرو - كذا وكذا فاذهب فانظر ما هذا الذي بلغني عنه ؟ فأتيته فقلت : أخبرني عن الأمر الذي وليت أنت وأبو موسى كيف صنعتما فيه ؟ قال : قد قال الناس في ذلك ما قالوا ، والله ما كان الأمر على ما قالوا ولكن قلت لأبي موسى : ما ترى في هذا الأمر قال : أرى أنه في النفر الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض ، قلت : فأين تجعلني أنا ومعاوية ؟ فقال : إن يستغن بكما ففركما معونة ، وإن يستغني عنكما فطالما استغني أمر الله عنكما ، قال : فكانت هي التي قتل معاوية منها نفسه ، فأتيته فأخبرته أي فأتى حصين معاوية فأخبره أن الذي بلغه عنه كما بلغه . فأرسل إلي أبي الأعور الذكواني فبعثه في خيله ، فخرج يركض فرسه ويقول : أين عدو الله أين هذا الفاسق ؟

قال أبو يوسف أظنه قال * إنما يريد حوباء نفسه فخرج عمرو إلى فرس تحت فسطاطه فجال في ظهره عرباناً فخرج يركضه نحو فسطاط معاوية وهو يقول : إن الضجور أي النافقة التي تعربد عند الحلب قد تحتلب العلبة يا معاوية إن الضجور قد تحتلب العلبة فقال معاوية أحسبه ويريد الحالب فتدق أنفه وتكفا إناءة .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د. جمال محمد سعيد عبد الغني (١٠٣)

وتركا الأمر شورى بين المسلمين يختارون إمامهم بمبدأ الشورى والحرية المطلقة دون التعصب لأي شخص بعينه .

سابعاً:- وقعت فرقة (المحكمة) - التي صارت إباضية - الخارجة عن الإمام علي - كرم الله وجهه - في تصديق أسطورة التحكيم وبنيت آرائها على قصة ملفقة مكذوبة وكفرت الإمام علي وشيعته ، وترتب على ذلك أحداث خطيرة كان نتيجتها معركة النهروان التي قتل فيها الجمع الغفير ، واعتقدوا أن هذه المعركة وهؤلاء الخارجون ما جاءوا إلا نتيجة نبوءة النبي ﷺ حيث قال ﷺ فيهم بأن تحقر صلاة أحدكم بجانب صلاتهم ، كما ذكر البخاري في صحيحه هذا الحديث .

ثامناً :- تعددت مسميات هذه الفرقة فكان منها المحكمة وجماعة المسلمين وأهل الحق والاستقامة والقراء ، وأيضاً القعدة ، ثم بعد ذلك استقروا على تسمية أنفسهم بفرقة الإباضية نسبة إلى أحد أئمتهم الذي اشتهر دون غيره وهو عبد الله بن إباض وكان أولهم عبد الله بن وهب الراسبي .

تاسعاً :- أن المحكمة كانوا يفهمون بعض آيات القرآن الكريم فهماً خاصاً يؤيد موقفهم ؛ ولذلك زاد إصرارهم وثباتهم على ما اعتقدوه من تخطئته ومن شايعه بقبولهم التحكيم .

عاشراً :- أما الجانب الآخر ، وهم الإمام علي - كرم الله وجهه - وشيعته كانوا ثابتون على موقفهم بعد أن استدلوا ببعض آيات القرآن الكريم تؤيد موقفهم فثبتوا عليه وأصرروا إصراراً ورغم كل ذلك فإننا نرى أن الإمام علي قد حرص على مراجعة الخارجين عليه فمضى إليهم يحاورهم ويجادلهم حتى يقصر الطريق ويقرب الوجهات المختلفة .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د. جمال محمد سعيد عبد الغني (١٠٤)

حادي عشر :- إن معركة النهروان لم تكن في حسابان علي بن أبي طالب عليه السلام لكن اضطر إلى خوضها فنجاً من نجا ومات من مات ، لكن من قتل من أتباع ابن وهب كان كثير للغاية ولم ينج منهم سوى أقل من عشرة ولم يقتل من أتباع الإمام علي سوى أقل من عشرة .

ثاني عشر :- إن انتصار الإمام علي عليه السلام وشيعته في معركة النهروان أدى إلى حقد ومقت فرقة المحكمة عليه ، مما ترتب عليه أن ترجموا هذا الحقد والمقت إلى تدبير جريمة قتل الغمام علي كرم الله وجهه ، وبالفعل نجحوا في ذلك فقتلوه علي يد أحدهم وهو عبد الرحمن بن ملجم .

ثالث عشر :- خرجت هذه الفرقة على أمرين أحدهما : بدعتهم في الإمامة إذ جوزوا أن تكون الإمامة من غير قريش ولذلك اختاروا عبد الله بن وهب الراسبي في أول عهدهم .

والثاني : أنهم قالوا خطأ الإمام علي عليه السلام في التحكيم إذ حكم الرجال ولا حكم إلا الله وهي كلمة حق أريد بها باطل .

رابع عشر :- وقد كذبت هذه الفرقة الإمام علي عليه السلام في نقطتين : الأولى أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقاً ؛ لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

والثانية : أن تحكيم الرجال فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة وهم رجال ولهذا قال علي عليه السلام " كلمة حق أريد بها باطل " .

خامس عشر :- تخطت هذه الفرقة بخروجهم بالأمرين السابقين وتكذيبهم للأمرين السابقين أيضاً إلى تكفير الإمام علي - كرم الله وجهه - بل لعنوه هو وبعض الصحابة .

سادس عشر :- أن الأئمة اللذين أسسوا فرقة الإباضية هم عبد الله بن وهب الراسبي ، ثم جاء من بعده أبو بلال مرداس بن حدير ، ثم جاء

من بعده عمران بن حطان ، ثم جاء من بعده جابر بن زيد ، ثم عبد الله بن إباض ، وهو أشهرهم وقد نسبت الفرقة إليه .

سابع عشر :- ذكر البغدادي والأشعري والشهرستاني أن فرقة الخوارج قد انقسمت إلى فرق عديدة أولها فرقة المحكمة وفرق أخرى كان منها بعد انقسام أحدها فرقة الإباضية ، وقد انقسمت فرقة الإباضية إلى أربع فرق وهم حفصية ، وحرثية ، ويزيدية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله بها ، من هذه الأربعة ثلاثة معتدلة بالنسبة إلى الفرقة الرابعة والأخيرة فهي مغالية فيما اعتقدته وهي فرقة اليزيدية ، حيث قالوا بجواز بعثة نبي من العجم ، وينزل عليه كتاباً من السماء وينسخ شريعة محمد ﷺ وزعموا أن أتباع هذا النبي المنتظر هم الصابئون المذكورون في القرآن الكريم .

هذا إلى جانب آراء فاسدة ذكروها واعتقدوها وقد ذكرتها في موضعها .

ثامن عشر :- فرقة الحفصية تنسب إلى حفص بن أبي المقدم ، وقالت هذه الفرقة بأن بين الشرك والإيمان خصلة واحدة وهي معرفة الله ﷻ ، وتأولوا في علي وعثمان مثلما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر .

تاسع عشر :- فرقة الحرثية تنسب هذه الفرقة إلى حارث بن زيد الإباضي ولم تعترف إلا بهذا الإمام هو وعبد الله بن إباض ، وقالت هذه الفرقة بالقدر وأن أفعال العباد غير مخلوقة لله ﷻ وقد كفرتها باقي فرق الإباضية .

عشرون :- فرقة أصحاب طاعة لا يراد الله تعالى بها ، وهذه الفرقة ترى أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً أمره الله تعالى به ، وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراده به وهم بذلك على مذهب أبي الهذيل .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د. جمال محمد سعيد عبد الغني (١٠٦)

إحدى وعشرون :- اليزيدية تنسب إلى يزيد بن أبي أنيسة الخارجي ، وهو ليس المحدث المشهور ، وكان من البصرة ، ثم انتقل إلى تون بأرض فارس ، وكانت له آراء متطرفة منها : عدم إيمانه بأن محمد ﷺ خاتم النبيين ، وقال إن الله سيرسل نبي من العجم آخر الزمان وأتباعه سيكونون من الصابئة المذكورين في القرآن الكريم .

وقال إن في الأمة شاهدين هو أحدهما والآخر لا يدري من هو ، وقال إن أهل الكتاب مؤمنون أولياء الله وإن ماتوا على هذا العقيدة : يهوديتهم أو نصرا نيتهم .

وتولت هذه الفرقة المحكمة الأولى وتبرأت ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث وزعموا أنهم مسلمون دون غيرهم ممن كذب معتقداتهم ، وقد خالفوا الحفصية في الإكفار والتشريك .

ثاني وعشرون :- اختلفت فرق الإباضية في مسمى النفاق على ثلاث آراء :-

الرأي الأول : أن مسمى النفاق يطلق على جماعة معينة في عصر النبي ﷺ .

الرأي الثاني: يرى أن كل منافق مشرك .

أما الرأي الثالث : قال إن النفاق لا يوصف بالشرك ولا بالإيمان ولكنه بين هذا وذاك مستدلين بأية النساء ١٤٢ .

ثالث وعشرون :- الإباضية متضاربة في موقفها من مخالفيهم حيث حكموا عليهم بالشرك تارة^(١٢٨) وبالكفر للنعمة والأحكام وأنهم برآء من الشرك تارة أخرى^(١٢٩) بحيث أنهم ليمسوا مؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار .

(١٢٨) ابن الأثير الكامل ج ٣ ص ٣٣٧ سطر ١٠ و ٩ .

(١٢٩) الشهرستاني - الملل والنحل ج ٣ ص ١٣٤ سطر ١٠ والبغدادي الفرق بين الفرق ص ٨٣ سطر ٣ من أسفل .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . جمال محمد سعيد عبد الغني (١٠٧)

أربع وعشرون :- تنكر الإباضية صلتهم بالخوارج ، وفرقة الخوارج هم اللذين عرفوا بخروجهم على الإمام علي عليه السلام في معركة صفين ولم يرتضوا بالتحكيم ، والإباضية لها فهم خاص لمسمى الخروج حيث أنهم يعطون للفظ الخروج معنى سامياً ، وهو الخروج في سبيل الله مستندين على ذلك بآيات من القرآن الكريم مثل آيات سورة النساء ١٠٠ والتوبة ٤٦ و ٨٣ .

والإباضية لا تقبح الخروج السياسي الذي يكون مخالفاً للحاكم بل يجعلون الخروج مذموم في حالة تعلقه بمخالفة مسائل الشرع ، فقد استنكرت الإباضية خروج الأزارقة حيث سفكوا الدماء واستحلوا الأعراس . وبذلك أنكرت الإباضية صلتها بالخوارج لما اشتهر عنها من صفحات سود سجل عليها التاريخ الإسلامي .

خمس وعشرون :- قالت الإباضية إن الناس قد التبس عليهم الخلط بين الخوارج والإباضية ، وهذا راجع إلى سببين : أحدهما أن الإباضية والخوارج قد اشتركتا في إنكارهم للتحكيم ، والسبب الآخر أن مسمى الخوارج لم يطلق إلا بعد فترة من التحكيم خصوصاً بعد ظهور الأزارقة . ست وعشرون :- لكن الإباضية خلطت الأمور حيث أن مسمى الإباضية والخوارج لم يكن معروفاً في عصر الإمام علي - كرم الله وجهه - وكانوا يسمون أنفسهم بجماعة المسلمين أو المحكمة أو القاعدة ولم يكن هناك تمييز بين إباضي أو خارجي في هذه الفترة ، ثم إن فرقة جماعة المسلمين هذه كانت تتمدح لفظ الخروج على أنه جهاد في سبيل الله ويذمون القعود ، فالإباضية ليست محقة فيما زعمته في أن مسمى الخوارج لم يأت إلا متأخراً بعد رسوخ حكم الدولة الأموية .

سبع وعشرون:- سُميت الإباضية بهذا الاسم في وقت متأخر من ظهور جماعة المسلمين ونسبت تلك الفرقة إلى عبد الله بن إياض وهو صاحب زعماء الأزارقة والصفورية والنجيدات ولكنهم اختلفوا وتفرقوا بعد كتاب نافع بن الأزرق .

ثمانية وعشرون:- سارت الإباضية في فهمها لنصوص القرآن والسنة سيراً خاصاً ماثلت فيه القدرية الثانية (المعتزلة) في إعمال العقل وتقديمه على الشرع ، بأن أولوا ما يوافق عقولهم خصوصاً في المسائل العقائدية مما ترتب عليه إنكارهم لأحاديث الأحاد وزعمهم بعدم حجتها .

تسع وعشرون:- ذهبت الإباضية إلى عدم قبول خبر الواحد فردوا أحاديث الأحاد بحجج واهية ، تلك الحجج والأدلة لا تصل في رأينا إلى درجة الأدلة القطعية التي يجب اعتقادها والعمل بها وقد رددنا عليها وقدمنا أدلة معارضة لما ذهبوا إليه ، ذكرنا من خلالها حجية خبر الواحد وعدم رد أحاديث الأحاد مهما وقف العقل أمامها ، فراجع ما ذكرناه .

ثلاثون:- أن الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد النقة حجة من حجج الشرع يلزم العمل بها وإن قال البعض أنه يفيد الظن ، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يوجب العلم ، وقال بعضهم العلم الظاهر دون الباطن ، وذهب بعض المحدثين إلى أن الأحاد التي في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تفيد العلم دون غيرها من الأحاد ، لكن الإباضية قاست تلك الأحاديث بعقولهم فردوها ومنعوا حجيتها خصوصاً في الجانب العقدي مثل رؤية الله وعدم الشفاعة في مرتكب الكبيرة .

إحدى وثلاثون:- سلكت الإباضية مسلك المعتزلة ومن شابههم في مسألة عدم رؤية الله في الدنيا والآخرة ، وذهبوا بذلك إلى مخالفة سالف الأمة

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . جمال محمد سعيد عبد الغني (١٠٩)

وتابعيها وكثيراً من أهل النظر والرأي ، إلى جانب المحدثين والفقهاء الذين قالوا برؤية الله في الآخرة بأدلة نقلية صريحة الدلالة ، وأدلة عقلية مقبولة المنطق والإقناع العقلي .

ثاني وثلاثون :- كما أنكرت الإباضية الشفاعة لمرتكب الكبيرة من خلال ما فهمته من بعض آيات القرآن الكريم فهماً قاصراً خاطئاً ، بعيد عن فهم سلفنا الصالح رضوان الله عليهم والتابعين وتابعي التابعين وإجماع الأمة من علمائها الإجماع من أن مرتكب الكبيرة غير مخلد في النار ، أما ما ذكرته آية سورة النساء ١٤ من خلود العاصي فنقول : إن العصيان إذا أريد به الكفر فالخلود على بابيه وأن أريد به الكبائر وتجاوز أوامر الله تعالى فالخلود مستعار لمدة ما .

ثلاثة وثلاثون :- أما الأحاديث التي استدلت بها الإباضية من عدم الشفاعة لمرتكب الكبيرة فقد بين علماء الأمة أنها موضوعة بالإجماع ، وعلى فرض صحتها فهي محمولة على من ارتد منهم ، واستحل المعصية أو جحد أمراً معلوماً من الدين بالضرورة . وعلى ذلك فالشفاعة ثابتة شرعاً وجائزة عقلاً خصوصاً لعصاه هذه الأمة ما دام الشرك بعيداً عنهم .

أربع وثلاثون :- هذه بعض المعتقدات الإباضية حيث إن معتقداتهم كثيرة وهذا البحث لا يتحمل ذكرها كلية فمن أراد الإطلاع عليها فعليه بكتب الإباضية المطبوعة بسلطنة عمان خصوصاً المشهور منها . (١٣٠)

(١٣٠) محمد بن يوسف أطفيش / الذهب الخالص - طبعة المطابع العالمية سلطنة عمان وهو كتاب مكون من ٢٤٠ صفحة وبه مسائل عديدة تخص العقيدة والفروع الشرعية من خلال وجهة نظر تلك الفرقة (الإباضية) .

قائمة المراجع .

• القرآن الكريم .

- (١) ابن الأثير - مقدمة جامع الأصول دار الكتاب العربي بيروت لبنان.
- (٢) ابن الأثير - الكامل في التاريخ ج ٣ ص ١٦٦ ط دار الكتاب العربي.
- (٣) ابن حجر - فتح الباري - كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام طبعة الريان الجزء الثالث ص ٧١٤ رقم الحديث ٣٦١٠ .
- (٤) ابن أبي الحديد - نهج البلاغة - طبعة الحلبي ص ٩٧ .
- (٥) ابن حجر فتح الباري في شرح صحيح البخاري - أخبار الأحاد ج ١٣ ص ٢٣١ .
- (٦) ابن حزم الظاهري - الفصل في الملل والأهواء والنحل ط دار الفكر ١٩٨٠ ج ٤ .
- (٧) ابن عبد البر - التمهيد ج ١ دار القلم بيروت لبنان .
- (٨) ابن قتيبة - الإمامة والسياسة - مؤسسة الحلبي .
- (٩) ابن قتيبة - المعارف - مؤسسة الحلبي .
- (١٠) ابن قيم الجوزية - المنار المنيف في الصحيح والضعيف حققه محمود محمد استنبولي .
- (١١) ابن قيم الجوزية - فتاوى رسول الله ﷺ - مكتبة الاعتصام .
- (١٢) ابن كثير - البداية والنهاية - دار الفكر العربي بيروت ج ٨ .
- (١٣) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٤ .
- (١٤) أبو بكر بن العربي المالكي - العواصم من القواصم - تحقيق الشيخ محب الدين الخطيب مكتبة السنة .

- (١٥) أبو بكر العربي المالكي - العواصم من القواصم - تحقيق عمار طالبى طبعة مكتبة التراث .
- (١٦) أبو إسحاق إبراهيم أطفيش : الفرق بين الإباضية والخوارج ص ٩ .
- (١٧) أبو الحسن الأشعري - الإبانة عن أصول الديانة حققه - بشير محمد عيون مكتبة دار البيان
- (١٨) أبو منصور الماتريدي - كتاب التوحيد - تحقيق فتح الله خليف - طبعة مكتبة الجامعات المصرية .
- (١٩) أبو الحسن الأشعري - مقالات الإسلاميين - دار النشر فرانز شتاينز .
- (٢٠) بدر الدين الزركشي - الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة عن الصحابة - طبعة المكتب الإسلامي ط ١ ١٩٨٥ .
- (٢١) إسماعيل بن محمد العجلوني - كشف الخفا ومزيل الإلباس - طبعة دار زاهد القدسي بمصر ج ١ ص ٣٧٤ رقم ١١٩٨ .
- (٢٢) عبد الرحمن الأصفهاني - شرح مطالع الأنظار على طوابع الأنوار ط ١ بمصر سنة ١٣٣٢ .
- (٢٣) البرادي - الجواهر المنتقاة ص ١٥٦ .
- (٢٤) البخاري - صحيح البخاري كتاب الاعتصام بالسنة .
- (٢٥) البخاري - صحيح البخاري كتاب بدء الخلق باب علامات النبوة في الإسلام ط دار إحياء الكتب ج ٢ ص ٢٨١ .
- (٢٦) البيجوري (إبراهيم البيجوري) - شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد طبعة الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ٢٣٧ .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . جمال محمد سعيد عبد الغني (١١٢)

- (٢٧) الإمام البيهقي - الأسماء والصفات ص ٣٥٧ .
(٢٨) الجرجاني - شرح المواقف في علم الكلام طبعة دار الحلبي ص ١٨٨ .
(٢٩) الحارثي - العقود النقية ط ١ دار اليقظة ص ٨٠ .
(٣٠) الدارجيني - طبقات المشايخ - الجزء ٢ ص ٢١٤ .
(٣١) الرازي - فخر الدين الرازي - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين تقديم طه عبد الرؤوف سعد طبعة المكتبات الأزهرية ص ١٩١ .
(٣٢) الرازي - فخر الدين الرازي - أصول الدين - المكتبات الأزهرية ص ٧٠ .
(٣٣) الخطيب البغدادي - الكفاية في علم الرواية ص ٤٣٢ باب ما ذكر فيه خبر الواحد وما لا يقبل فيها .
(٣٤) السالمي (أبو بكر السالمي) بهجة الأنوار - طبعة عمان .
(٣٥) السالمي - تحفة الأعيان - طبعة عمان .
(٣٦) السالمي - مسند الإمام ربيع - طبعة عمان .
(٣٧) السالمي - مشارق الأنوار .
(٣٨) السبكي - جمع الجوامع والمحلى في شرحه ج ٢ ص ١٥٧ .
(٣٩) السخاوي - المقاصد الحسنة - دار الكتاب العربي سنة ١٩٨٥ ص ٣٢١ رقم ٤٣٢ .
(٤٠) السيابي - إزالة الوعناء - عمان سنة ١٩٧٩ .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د. جمال محمد سعيد عبد الغني (١١٣)

- (٤١) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي) -
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - طبعة دار الكتب الحديثة
ج٢ ص ١٨١ - بيروت ١٩٧٩ .
- (٤٢) السيوطي الدرر المنتثرة - طبعة دار الاعتصام بمصر .
- (٤٣) الشماخي - السير - طبعة القاهرة ١٨٨٤ .
- (٤٤) الشهرستاني - الملل والنحل - مؤسسة الحلبي ج ١ .
- (٤٥) الشوكاني - الفوائد المجموعة - طبعة السنة المحمدية بمصر
ص ٣٩٩ رقم ١٣٩ - طبعة الأولى سنة ١٩٦٠ .
- (٤٦) الغزالي - أبو حامد الغزالي - إحياء علوم الدين - طبعة دار
الصحابة .
- (٤٧) الإمام الغزالي - المستصفى ج ١ طبعة دار مصطفى الحلبي
القاهرة .
- (٤٨) الطبري - تاريخ الأمم والملوك - ط دار الفكر بيروت
ج٢ ص ٤١ سنة ١٩٤٩ م .
- (٤٩) الطبري / تفسير الطبري ج ٤ ص ٢٩١ - مطبعة الحلبي .
- (٥٠) القلهاتي - الكشف والبيان - تحقيق د سيد الكاشف ج ١ ص ٢٣ -
عمان ١٩٨٠ م .
- (٥١) القرطبي - تفسير القرطبي ج ٥ - ط دار الكتب العربية .
- (٥٢) الإمام النووي شرح صحيح مسلم ج ١ طبعة دار الكتب الحديثة
بيروت .
- (٥٣) أمال قرداش بنت الحسين - دور المرأة في خدمة الحديث في
القرون الثلاثة الأولى - كتاب الأمة سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د جمال محمد سعيد عبد الغني (١١٤)

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر - العدد ٧٠ ربيع الأول
١٤٢٠ هجرية - السنة التاسعة عشر .

(٥٤) إمام الحرمين - البرهان - طبعة القاهرة .

(٥٥) سعد الدين التفتازاني - التلويح ج ٢ طبعة البابي الحلبي .

(٥٦) سعيد بن مبروك القنوتي - السيف الحاد على من أخذ بحديث

الآحاد في مسائل الاعتقاد - مكتبة الضامري للنشر والتوزيع عمان سنة

١٩٩٤م .

(٥٧) صالح بن أحمد الصوافي - الإمام جابر بن زيد وآثاره في الدعوة

ص ١٤٨ ج ١ سلطنة عمان وزارة التراث القومي والثقافة .

(٥٨) عبد الرحمن محمد المراكبي - قضية التكفير والحكم على

المسلمين بين التطرف والاعتدال - ط المؤسسة العلمية الحديثة للطباعة

١٩٩٤م .

(٥٩) عبد القاهر البغدادي - أصول الدين - دار الآفاق الجديدة بيروت

لبنان .

(٦٠) عبد القاهر البغدادي - الفرق بين الفرق - دار الآفاق الجديدة

بيروت .

(٦١) عبد الله الشرقاوي - فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي - طبعة

الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية .

(٦٢) عمار طالبي - آراء الخوارج الكلامية - الجزائر ١٩٧٨ ط أولى .

(٦٣) علي بن محمد المنذري - رسالة الصراط المستقيم طبعة عمان .

(٦٤) علي محمد القاري الهروي - الأسرار المرفوعة - تحقيق محمد

لطفى الصباغ طبعة المكتب الإسلامي .

فرقة الإباضية في ميزان الإسلام . د. جمال محمد سعيد عبد الغني (١١٥)

- (٦٥) عوض حليقات — نشأة الحركة الإباضية .
(٦٦) محمد بن محمد الأمير — حاشية الأمير علي شرح عبد السلام المالكي لجوهرة التوحيد للقاني — مطبعة مصطفى الحلبي بمصر .
(٦٧) محمد رشيد رضا — تفسير المنار ج ١ — دار المنار .
(٦٨) محمد عبده — رسالة التوحيد — ط دار الهلال ١٩٨٠ م .
(٦٩) محمد علي دبوز — تاريخ المغرب الكبير ج ٢ — دار إحياء الكتب العربية مصر ١٩٦٣ م .
(٧٠) محمد بن علي بن طولون — الشذرة — تحقيق جمال زغلول — دار الكتب العلمية بيروت طبعة أولى ١٤١٣ هـ .
(٧١) محمد بن يوسف أطفيش — الذهب الخالص — سلطنة عمان — المطابع العالمية .
(٧٢) محمود مزروعة — تاريخ الفرق الإسلامية — دار المنار ١٩٩٦ م .
(٧٣) مسلم — صحيح مسلم كتاب الزكاة باب ذكر الخوارج وفسادهم طبعة الريان رقم ١٠٦٤ .
(٧٤) منشأوي عثمان عبود — المذهب في مصطلح الحديث — طبعة الجهاز المركزي للكتب الجامعية .